

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٣٢٧**

الأربعاء، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشـودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلنـدا	السيد كونـي
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصـين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسـا	السيد لفيـت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالـي	السيد كاسـي
	موريشيوس	السيد نيوور
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	النـرويـج	السيد كولبـي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيوم

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الثامن للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/572)

01-40969 (A)
0140969

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أوغندا يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بييندينزا (أوغندا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي أيضا ممتن على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين استمعنا إليهما.

ونلاحظ اتساق التقييمات التي قدمها الأمين العام في تقريره وبعثة مجلس الأمن التي أوفدت مؤخرا في تقريرها. وما يقوم به أعضاء مجلس الأمن من تحليل وما يتبعونه من نهج مشترك على نحو متزايد تجاه منطقة البحيرات الكبرى يشكل في الواقع أساسا جيدا لمداولاتنا هذا الأسبوع بشأن تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والتقدم الذي أحرز خلال الأشهر القليلة الماضية تقدم مشجع. وفي ذات الوقت، نجد أن التحديات الماثلة أمامنا ونحن نعد للمرحلة الثالثة من البعثة هي تحديات هائلة، كما يوضحها تقرير الأمين العام. ويقتضي الخطر القائم اتباع نهج متوازن بعناية يتيح لنا الاضطلاع بدورنا في الحفاظ على زخم عملية السلام مع تقليل نطاق توسع مهام البعثة إلى الحد الأدنى ما أمكن. ومن المهم أن تتوافق الولاية الجديدة المعطاة للبعثة بأكبر قدر ممكن مع توصيات تقرير الإبراهيمي ذات الصلة.

وتؤيد النرويج التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة ١٢ شهرا، حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ونشاطره تقييمه أن البعثة والأمم المتحدة ستعملان في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة زمنية طويلة. ونعتقد أن المجتمع الدولي، بتمديده الولاية لمدة سنة، يبرهن على التزامه بدعم السلم والأمن والمساعدة على تخفيف معاناة أهل المنطقة.

ونحن نؤيد طلب الأمين العام توفير موظفين إضافيين للبعثة. ويسرنا بوجه خاص أن نرى اقتراح تعزيز العنصر المدني ونرى ضرورة تعزيز القدرة التشغيلية اللوجيستية. ومع ذلك، كنا نفضل أن نرى خطة أكثر تفصيلا لاستخدام الموظفين الإضافيين.

وتشاطر النرويج أيضا الأمين العام قلقه إزاء التقارير الواردة عن تحركات نحو الشرق لجماعات مسلحة وقيامها بغارة في داخل رواندا وبوروندي وتترانيا. وهذا الشاغل يؤكد ضرورة إنشاء برنامج صالح لترع سلاح الجماعات المسلحة، وتسريحها، وإعادة توطينها، وإعادة إدماجها وترحيلها إلى مواطنها، كما حدد ذلك اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وألاحظ، مع ذلك، تقييم الأمين العام عن أن الخطط المقدمة حتى الآن من الأطراف لا تشكل أساسا كافيا لزيادة عمل الأمم المتحدة في هذا الصدد. ولذا يجب مواصلة الضغط على الأطراف بغية التوصل إلى وضع خطة ملائمة لترع السلاح، والتسريح، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج والعودة. وبالمثل، ينبغي ممارسة ضغط على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحلفائها لإيقاف أي دعم للقوى السلبية التي تعمل في المنطقة. ونشاطر أيضا الأمين العام فيما

أعرب عنه من رأي أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون تسوية شاملة للحالة في بوروندي.

ومشكلة ضمان إدارة مدنية فعالة، تشمل أمن وسلامة السكان المدنيين، لا تزال تمثل تحديا خطيرا لإحلال السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتفق مع الفكرة القائلة إن هذه مسؤولية الأطراف التي لها السيطرة في الواقع ونحث أولئك المسيطرين على معالجة هذه المشكلة بطريقة جدية. ونشارك الرأي أن إعمال حقوق الإنسان، وحماية الطفل، وموظفي الشؤون المدنية أمور ستساعد على حماية سلامة السكان المدنيين.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية واستخدام الجنود الأطفال في أرجاء المنطقة. وقد قدم الممثل الخاص أولارا أوتونو اليوم في بيانه عن استغلال الأطفال صورة قاتمة للغاية. والمطلوب بذل جهود متضافرة وعاجلة من قوات الحكومة وجماعات المتمردين. ونحن نتطلع إلى العمل مع أولارا أوتونو بشأن خطته ذات النقاط الخمس. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بلا كلل لمعالجة الجوانب المتعلقة بالحالة الإنسانية.

وتود النرويج أن تكرر الإعراب عن تأييدها للمبادرات الإقليمية لإحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العلنية في أعقاب صدور التقرير الثامن للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو التقرير الذي نشيد به.

ويرحب وفدي بحضور وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ليونارد شي أوكيتوندو، هنا اليوم. نحن نشكره على بيانه ونشيد بمبادرة حكومته للبدء بإجراء مفاوضات مباشرة رفيعة المستوى مع جيرانها وقرارها القاضي بحظر تجنيد الأطفال والأمر بتسريح المجندين منهم بالفعل.

ونتوجه بشكرنا أيضا إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - ماري غينو، على عرضه للتقرير، وإلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو، على الإحاطة الشفوية التي قدمها صباح اليوم. ونحن نؤيد تأييدا تاما ما قدم من توصيات وبرنامج عمل يتعلق بالأطفال الجنود.

والتقرير المعروض علينا اليوم يتلو التقرير الذي نظرنا فيه هنا قبل مجرد بضعة أيام في أعقاب بعثة مجلس الأمن لمنطقة البحيرات الكبرى. وهو يتيح لنا، كما فعل التقرير الآخر، مواصلة الشعور بالتفاؤل - التفاؤل الحذر، بالطبع - فيما يتعلق بعملية لوساكا للسلام. ويتفق وفدي مع ملاحظات واستنتاجات التقرير ويود أن يدلي بالتعليقات التالية.

أولا، على الرغم من تحقيق تقدم هام في مختلف جوانب عملية لوساكا، فإننا نشاطر الأمين العام رأيه في أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون تسوية شاملة للحالة، ولا سيما الحالة السائدة في بوروندي. وفي ذلك الصدد، نحث بقوة على مواصلة اجتماعات القمة على الصعيد الثنائي لتحقيق اتفاقات تقوم، في جملة أمور، على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل للسلامة الإقليمية، والسيادة الوطنية وأمن دول المنطقة.

وثانيا، نرى أيضا أن مستقبل عملية لوساكا يتوقف على التزام وتعاون الأطراف. وفي هذا الصدد، نحيط علما

على النحو الواجب بالتقدم الهام الذي أحرز في فض الاشتباك بين القوات وانسحاب بعض القوات الأجنبية وما أعلن من انسحاب لبعض القوات من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الإحجام والافتقار الواضح للحماسة اللذين أظهرهما التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية إزاء نزع سلاح كيسانغاني، وجبهة تحرير الكونغو إزاء فض الاشتباك في محافظة اكواتور. وهذه الحالة، التي تعوق العملية على نحو خطير، يجب ألا يتسامح مجلس الأمن حيالها بعد الآن. ويجب تنفيذ قرارات المجلس وصكوك اتفاق لوساكا للسلام.

وثالثا، نحن نؤيد فكرة الانتقال إلى المرحلة الثالثة من نشر بعثة الأمم المتحدة. وينبغي لهذا الانتقال أن يكون في فترة وجيزة وأن يتيح إكمال التخطيط لجميع عناصر المرحلة الثالثة. وفي هذا الصدد، نؤيد فكرة عقد اجتماع في سياق الشراكة بين اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا ومجلس الأمن في أيلول/سبتمبر المقبل.

ورابعا، فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية والإنسانية، فإننا نكرر المناشدة الموجهة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وقد أعلنا سلفا عن ترحيبنا بفتح نهر الكونغو أمام الملاحة. ونحن نؤيد عملية إنشاء لجنة لحوض نهر الكونغو، ومستعدون لتأييد مفهوم فتح ممر إنساني لتيسير وضع لا يحتاج إلى وصف، لأن الأرقام لا تحتاج إلى برهان.

وأخيرا، نحن نؤيد تمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا وسنصوت مؤيدين لمشروع القرار الذي يأذن بذلك التمديد.

ولا يسعني أن اختتم بياني بدون توجيه إشادة حية إلى الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السفير كامل مرجان، ومن خلاله، إلى فريقه بأسره وإلى جميع الوكالات العاملة في الميدان على جهودهم المبذولة لاستعادة السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد بالديبييسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بلادي أن يرحب بالسيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يعرب عن التقدير للسيد غينو، وكيل الأمين العام، والسيد أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام على عروضهما الزاخرة بالمعلومات، ونرحب بحضور السيد العنابي.

إن ما يشهده مجلس الأمن من توافق واسع في الآراء إزاء الأهداف والأغراض التي ينبغي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تحققها في إطار تنفيذ اتفاق لوساكا، لا يدع حاجة لي للتكلم بإسهاب في هذه الجلسة.

إن أعضاء المجلس الذين تكلموا من قبلي قد بيَّنوا مختلف جوانب هذا الالتزام الهام بالسلام الذي يجمعنا فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها. ولقد أتيحت لي الفرصة للإعراب عن هذا الالتزام شخصيا في مناقشاتي مع مختلف الأطراف خلال زيارتنا الأخيرة لمنطقة البحيرات الكبرى. لذا، اسمحوا لي بالتعليق على ثلاث نقاط.

أولا، يتشاطر وفد بلادي رأي الأمانة العامة الوارد في تقريرها ومؤداه أن الافتقار إلى المعلومات التي يتعين على الأطراف في اتفاق لوساكا تقديمها، يحول في الوقت الراهن دون وضع استراتيجية واسعة النطاق للمرحلة التالية من عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، إن عدم الامتثال للمواعيد النهائية المحددة لتقديم الجداول الزمنية لانسحاب القوات الأجنبية والتسريح الكامل للجماعات المسلحة، إلى جانب تأخيرات معينة في الفصل بين القوات، يسبب لنا بعض

الإحباط، بطبيعة الحال. إلا أن ذلك لا يعني أننا فقدنا الثقة في هذه العملية، لأننا نلمس بوادر إيجابية أيضا. ونحث أعضاء اللجنة السياسية على أن يقدموا المعلومات الضرورية حتى يتسنى الانتقال إلى المرحلة التالية من عمليات بعثة الأمم المتحدة.

إن السلام ذخر يجب أن نواصل السعي من أجل تحقيقه، حتى رغم المقاومة الشديدة التي نواجهها. لذا، سنواصل العمل من خلال هذا المجلس لبذل الجهود السلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإن كان التزامنا سيتوقف حتما على مدى وفاء شركائنا بالتزاماتهم.

إننا نولي أهمية كبيرة للاجتماعات الثنائية بين السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا، وبوروندي، بغية وضع حد للدعم الذي تحصل عليه الجماعات المسلحة التي تنشط في الأراضي الكونغولية. ونشعر بالقلق إزاء التقارير الأخيرة بشأن تحريك وحدات مما يسمى بالقوات السلبية عبر الحدود؛ إذ أن هذه التحركات تشكل نوعا من إعادة التوطين دون نزع الأسلحة، الأمر الذي ينطوي على عواقب وخيمة. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية الاجتماع الوشيك الذي سيعقد بين الرئيس جوزيف كابيلا والرئيس بول كاغامي في عاصمة تنزانيا.

أما النقطة الثانية فهي رغبة وفد بلادي في أن يعرب عن قلقه العميق إزاء الوضع الإنساني الذي تعانيه جمهورية الكونغو الديمقراطية، والناجم عن نزوح أعداد كبيرة من السكان الفارين من العنف، وانقطاع الموارد التقليدية للإمدادات الغذائية، والنهب المنتظم للموارد الطبيعية للبلاد، وأثر الحرب على حياة الأطفال، على النحو الذي وصفه السيد أولارا أوتونو بإسهاب.

إننا نعتبره أمرا غير مقبول على الإطلاق أن يكون هناك ١٦ مليون شخص يعانون من نقص حاد في الموارد الغذائية، فضلا عما يواجهونه من مصاعب في الحصول على مساعدة من المنظمات الإنسانية. وعلينا أن نتوصل إلى اتفاق بين السلطات وجماعات الثوار لفتح ممر إنساني من أجل توصيل الموارد الغذائية، حسبما اقترحت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

إن مسألة حماية السكان المدنيين في المناطق التي انسحبت منها جماعات الثوار، أو التي ستنسحب منها، هي مصدر قلق لنا. فإذا كانت الحماية هي المسؤولية الأساسية للقائمين باحتلال كل منطقة، فإن التقارير التي ترد إلينا بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، هي مدعاة لقلقنا. ونؤيد نشر مراقبين لحقوق الإنسان فورا وبأعداد كافية لإنجاز مهمة المراقبة.

ونلاحظ أيضا أن وضع السكان قد تفاقم نتيجة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومبيعات الأسلحة على نطاق واسع للبلدان التي ينتشر فيها العنف وللجماعات المتورطة في الصراع، لا سيما الأسلحة الصغيرة التي تؤدي إلى معظم الوفيات والإصابات بين السكان. ونحث موردي الأسلحة على ممارسة قدر أكبر من التحكم في مبيعات الأسلحة إلى هذه المنطقة من أفريقيا.

وفيما يتصل بحالة الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فنحن نؤيد خطة النقاط الخمس التي قدمها الممثل الخاص، السيد أوتونو، وسوف نعمل من أجل إدراج هذه التوصيات في مشروع القرار الذي سيعتمد في نهاية الأسبوع الحالي.

ثالثا وأخيرا، يود وفد بلادي أن يشيد، وأن يعرب عن التقدير لموظفي بعثة الأمم المتحدة وللممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل

الممتاز الذي يضطلعون به. ونحن على استعداد للموافقة على تمديد ولاية هذه البعثة، بغية تنفيذ المرحلة الثالثة اللاحقة. لذا، سوف نؤيد نص مشروع القرار الذي سيقدمه وفد فرنسا، الذي لا يزال قيد التفاوض والذي يسعى إلى تعزيز تدريجي لهذه البعثة من خلال توسيع عنصر الموظفين المدنيين فيها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كان من المفترض أن تأخذ بنغلاديش الكلمة، وكان من المفترض أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية، ولكن مجاملة لغير الأعضاء، سأتكلم بعد الاستماع إليهم.

أعطي الكلمة لممثل السويد الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نورستروم (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن ايسلندا وليختنشتاين العضوان في الرابطة الأوروبية الاقتصادية، تؤيد هذا البيان.

أولا، أود أن أعرب عن تقديرنا لحضور السيد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعرب أيضا عن الامتنان البالغ للإحاطة الإعلامية التي وافانا بها كل من السيد غينو، والسيد أوتونو صباح هذا اليوم. كما أود أن أرحب بحضور السيد الهادي العنابي معربا عن التقدير له.

منذ عدة أشهر، أعطتنا التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية أملا متزايدا. وصف الأمين العام في تقريره المؤرخ ٨ حزيران/يونيه، الوضع ليس من حيث الصعوبات والعراقيل فحسب، بل وأيضا من حيث الفرص والاتجاهات الإيجابية. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح استنتاج الأمين العام بشأن التقدم الذي تم إحرازه في مجالات أساسية منذ نيسان/أبريل، وتفاؤله الحذر فيما يتعلق بالمستقبل القريب لعملية سلام لوساكا.

والاتحاد الأوروبي ما زال مؤيدا تماما لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وهو الأساس الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء لإقرار السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا التقدم المطرد ينبغي تأمينه في كل جوانب الاتفاق، وخاصة الانسحاب المنظم للقوات الأجنبية، والحوار الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونزع الأسلحة، والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الأوطان أو إعادة التوطين للمجموعات المسلحة. ويتوقف التقدم المستمر، أولا وأخيرا، على الأطراف في هذا الصراع. إن دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والإسهام الذي يمكن تقديمه في هذه المنطقة، تحدده وبشكل واضح الأعمال التي تقوم بها الأطراف ذاتها.

ولذلك فإننا نحث كل الأطراف على أن تحترم تعهداتها احتراما تاما وجادا، وأن تمتثل دون قيد أو شرط لالتزاماتها، حتى يمكن بالتالي إحراز المزيد من التقدم في عملية لوساكا للسلام.

وبالنسبة لدور الأمم المتحدة، من المفروض أن يتخذ المجلس قرارات هامة في خلال الأيام القليلة القادمة بشأن مستقبل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والاتحاد الأوروبي، إذ يضع في اعتباره الحالة الراهنة وسماتها الإيجابية والمثيرة للقلق على حد سواء، يتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي عدم فقدان الزخم الذي ولّده فض اشتباك القوات وانسحاب القوات الأجنبية. ولهذا، يرحب الاتحاد الأوروبي باقتراح الأمين العام بتمديد ولاية

البعثة وبانتشار أفراد إضافيين، في حدود مستوى القوة البالغ ٥٣٧ ٥ فردا لأداء الوظائف المتصورة لفترة انتقالية تؤدي إلى المرحلة الثالثة.

والاتحاد الأوروبي يرحب بالتعاون الذي تقدمه إلى البعثة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحلفاؤها، وبالتعاون بين البعثة والجيش الوطني الرواندي وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية. ومع ذلك، فإن المصاعب والتأخيرات التي تسببها جبهة تحرير الكونغو والتجمع الأنغولي من أجل الديمقراطية غير مقبولة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أنه من الخطورة بشكل خاص احتجاز مراقبي البعثة على يد جبهة تحرير الكونغو واستهداف البعثة بحملات مضللة. وبينما نرحب بكون فض الاشتباك والتحقق يقتربان من الاكتمال في ثلاثة من القطاعات الأربعة، نلاحظ أيضا بقلق أن ثمة معوقات قد وضعت، وعلى وجه الخصوص من جبهة تحرير الكونغو. وجمع الأطراف ينبغي أن تكمل فض اشتباكها وأن تحترم المواقع الدفاعية الجديدة. ويجب أن يحترم القانون الإنساني، بما في ذلك في المناطق التي فضت القوات الاشتباك فيها.

إن بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى المنطقة أكدت أن المجلس توقع أن يرى تقدما ثابتا مستمرا والتزاما صارما من الأطراف بكل الاتفاقات والجداول الزمنية المتعلقة بانسحاب القوات الأجنبية ونزع سلاح الجماعات المسلحة، وتسريحها، وإعادة اندماجها وعودتها أو إعادة توطينها. والاتحاد الأوروبي يؤيد ذلك الموقف تأييدا تاما. وفيما يتعلق بتلك العملية. فإنها ينبغي أن تقوم أساسا على إعادة اندماج وعودة طوعيتين حتى تكون فعالة. والمجتمع الدولي قد يدعم عملية طوعية كهذه، لكن المسؤولية الأساسية عن التنفيذ تقع على كاهل الأطراف ذاتها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لحكومتي زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية أن توقفا كل أنواع الدعم المقدم إلى تلك الجماعات المسلحة، وينبغي لرواندا أن تحترم تعهدها رغبة في العودة وإعادة الاندماج. والاتحاد الأوروبي يعترف بضرورة التفرقة بين مختلف فئات أعضاء الجماعات المسلحة، والمعالجة العاجلة لمسألة الجماعات ذات الأصل الرواندي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون تسريح الجنود الأطفال ذا أولوية قصوى.

ولا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أنحاء المنطقة محل قلق بالغ، مثلما انعكس في كل تقارير الأمين العام الأخيرة. وحتى يمكن تحقيق تحسين حقيقي، يجب على كل الأطراف أن تضمن الوصول الآمن، والسريع الذي لا يعوقه شيء للمساعدة الإنسانية. وبينما نرحب بتحسن الوصول إلى السكان الضعفاء، نلاحظ أن الأمن المتداعي لا يزال يهدد بشكل مستمر الجهود الإنسانية وجهود إعادة التأهيل الحاسمة، وذلك كما بين الاعتداء الباعث على الأسى على العاملين في لجنة الصليب الأحمر الدولية في نيسان/أبريل.

إن الظروف الإنسانية الصعبة، التي تؤثر تأثيرا خاصا على النساء والأطفال، يجب أن تولى اهتماما دوليا ومساعدة مالية متزايدين. ولقد قررت اللجنة الأوروبية تقديم ٣٥ مليون يورو مساعدات إنسانية و ١٢٠ مليون يورو لتمويل تخفيف حدة الفقر والنهوض بحقوق الإنسان. ولا يزال الاتحاد الأوروبي راغبا في المساهمة بشكل أكبر لتحسين الحالة الإنسانية والتنشيط الاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل ناميبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ثيرون (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، بأن أبدأ بالإعراب عن مدى سرور وفد بلدي لرؤيتكم تترأسون عمل مجلس الأمن. ونريد أيضا أن

نشكركم على ترتيب عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأثني على السفير كننغهام للأسلوب الممتاز الذي أدار به عمل المجلس في أيار/مايو. وأود أيضا أن أشكر السيد غينو على عرض تقرير الأمين العام، والسيد أوتونو على إحاطته الإعلامية الهامة هذا الصباح. ووفد بلدي يرحب بسعادة السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الخارجية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم.

يعترف تقرير الأمين العام المعروض على المجلس في الوثيقة S/2001/572 بالتقدم في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويخطط له، وإن كان بحذر إذ يعترف بأن التقدم لا يزال محدودا. ومع ذلك، يرحب وفد بلدي بالخطوات المقترحة ويؤكد التطورات الإيجابية منذ الجلسة الأخيرة للمجلس.

وفي ذلك الصدد، بينما يلاحظ وفد بلدي القيد الحالي الموضوع على عدد أفراد البعثة، وهو ٥ ٥٣٧ فردا، فإنه يثق بأن ذلك العدد سيزداد قريبا بالشكل المناسب، مع مراعاة الوظائف العديدة التي من المفروض أن تقوم بها البعثة.

ووفد بلدي يرحب أيضا بالتقدم المبلغ عنه فيما يتعلق بالحوار بين الطوائف الأنغولية. ونحن نثني على العمل الذي قام به الميسر المحايد، السير كيتوميلي ماسيري، وعلى وجه الخصوص إعلانه بأن الاجتماع التحضيري سيعقد في ١٦ تموز/يوليه. ونلاحظ أن مساعديه سيزورون أقاليم جمهورية الكونغو الديمقراطية الأحد عشر كلها للإعداد لعملية الحوار. ونحن نرى أيضا أن الاجتماع التحضيري والحوار يمكن أن يكونا على الأراضي الكونغولية، وأنهما ينبغي أن يكونا دون تدخل خارجي.

ونلاحظ أن الحالة الإنسانية لا تزال محفوفة بالمخاطر وأن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان مستمرة، وبخاصة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤيد التدابير الفورية الرامية إلى وقف تلك المأساة. ونأمل أيضا أن يلقى القبض على قتلة أعضاء لجنة الصليب الأحمر الدولية الستة وأن يقدموا للمحاكمة قريبا. ونثني على السيد أولارا أوتونو الذي يبذل جهودا لإبراز وتحسين محنة الأطفال في الصراعات المسلحة، ونرحب بالنتائج الإيجابية المحققة حتى الآن.

ونحن لا نزال مصرين على أن المجلس ينبغي أن يضمن أن تكون كيسانغاني مجردة من السلاح نهائيا وفقا للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠). والأسباب التي تعطى تبريرا لاحتلالها المستمر على أيدي القوات العسكرية التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الاستقلال لا أساس لها، لأن قوات البعثة قادرة تماما على توفير الأمن للمدينة. وعلاوة على ذلك فإن توسيع وجود البعثة، كما هو مقترح في تقرير الأمين العام، سيعنى بشكل كاف بأية شواغل أمنية. ونحن نتفق مع تقييم الأمين العام بالدور الذي يمكن أن تقوم به كيسانغاني في الانعاش الاقتصادي والسياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الإحياء الاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالغ الأهمية لتخفيف معاناة الشعب الكونغولي ولتحسين الحالة الاقتصادية الكارثية في بلده. ونحن نرحب بالمبادرات المتخذة فعلا لتحقيق ذلك الهدف، ونلاحظ بشكل خاص الإعلان الذي أدلى به توا ممثل السويد. لكننا نريد أيضا أن نؤكد أن الجهود الكبيرة الثنائية والمتعددة الأطراف ستكون مطلوبة، بالنظر إلى حجم وسكان البلاد. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة جهود إحياء اقتصاد الكونغو.

وفي ذلك الصدد، نعترف بأن فتح الشبكة النهرية خطوة هامة، ونتشاطر الرأي بأنه لن يفيد في التجارة وحرية الانتقال فحسب، وإنما أيضا في بناء الثقة وتعزيز الوحدة

الوطنية. ولذلك، نشجب التهديد الذي وجهه التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بأن الوحدة النهرية المقدمة من أوروغواي لن يسمح لها بالوصول إلى كيسانغاني. ووفد بلدي يود أيضا أن يعيد تأكيد أهمية إشراك اللجنة العسكرية المشتركة في مقر البعثة في كينشاسا للسماح لهاتين الهيئتين بتنسيق التخطيط العسكري للمراحل التالية من عملياتهما.

وكما ذكرنا باستمرار، لا تزال ناميبيا ملتزمة بعملية لوساكا للسلام وبالتنفيذ التام للخطط والخطط الفرعية الموضوعة في كمبالا وهراري لفض الاشتباك. ومن ثم، يعترف وفد بلدي بأهمية وضع خطة مفصلة وأنماط لتقديم المساعدة توفرها الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، أود أن أؤكد هنا أن ناميبيا قدمت في ٣ أيار/مايو إلى اللجنة العسكرية المشتركة المعلومات المطلوبة بشأن قواتها، وأن خططنا للانسحاب ماضية في طريقها، كما طلب في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبوسع وفد بلدي أن يؤكد أيضا، كما ذكر السيد غينو صباح اليوم، أن حكومة ناميبيا تنوي سحب كل القوات الناميبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية بنهاية آب/أغسطس.

وختاما، يعرب وفدي عن ترحيبه بجميع الجهود المبذولة لأجل تعزيز عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نؤيد لذلك تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا، حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وننضم علاوة على ذلك إلى الأمين العام في الإعراب عن تقديرنا للسيد كامل مرجان، ولقائد القوة التابعة للبعثة، ولرجال البعثة ونسائها على ما يبذلونه من جهود للمساعدة في إعادة السلام إلى ربوع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتمنى للسيد مرجان الشفاء العاجل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتوجه إليكم بالشكر على قيامكم بتنظيم هذه المناقشة العامة وإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه الجلسة حول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والدور الذي ننتظره من الأمم المتحدة في هذه المرحلة الهامة من العملية السلمية هناك. وأود في هذه المناسبة أن أرحب بالسيد وزير خارجية الكونغو، الذي يجمع بلادي ببلاده الكثير من المودّة والعلاقات الطيّبة.

لقد اطلع وفد مصر باهتمام على تقرير الأمين العام حول جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما تابع نشاط بعثة مجلس الأمن التي زارت منطقة البحيرات الكبرى في النصف الثاني من شهر أيار/مايو الماضي والنتائج القيِّمة التي تحققت خلال جولتها؛ ويود وفد بلادي في هذا الصدد أن يعرض لعدد من النقاط المحددة التي نرى أهمية في إبرازها.

أولا، شهدت عملية السلام في الكونغو خلال الفترة الأخيرة عددا من الخطوات المتتالية التي من شأنها الإبقاء على قوة الدفع القائمة لتنفيذ اتفاق لوساكا بشقيه العسكري والسياسي، والتوصل إلى حل دائم وشامل للنزاع الذي يمزق الكونغو ويستنزف طاقات الدول المتورطة في النزاع منذ نحو ثلاث سنوات؛ وقد انعكست هذه الخطوات - ضمن أمور أخرى - في استمرار الأطراف في احترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ خطط فض الاشتباك بين قواتها في الميدان، واتفاقها على الأطر العامة التي ستحكم عملية انسحاب كافة القوات الأجنبية من البلاد ونزع أسلحة وتسريح وإدماج عناصر المجموعات المسلحة التي تتخذ من الأراضي الكونغولية مأوى لها.

وثانيا، على ذات النسق فإننا نتطلع إلى قيام الأمم المتحدة هي الأخرى بمضاعفة جهودها لدعم الأطراف في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتهيئة المناخ المؤاتي الذي يسمح بانسحاب القوات الأجنبية من الكونغو، ووضع حد للمشكلة التي تمثلها المجموعات المسلحة، وإرساء الترتيبات المطلوبة التي تؤدي إلى استعادة سيادة ووحدة أراضي الكونغو، والتعامل مع الشواغل الأمنية لجيرانها.

وفي الوقت الذي نرحب فيه بالتوصية التي جاءت في تقرير الأمين العام بتعديل مفهوم العمليات المنوطة ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونشر المزيد من القوات والمراقبين والموظفين والمدنيين في العملية، فإننا نرجو أيضا أن تقدم الأمم المتحدة على إعداد الخطط اللازمة لإنشاء وإيفاد المرحلة الثالثة الموسعة من العملية حتى لا تطول الفترة التي نحن بصدد الدخول فيها - والتي يُفترض أنها ستكون انتقالية - وتتكرس الأوضاع في الميدان على ما هي عليها دون تنفيذ الخطوات المحددة المطلوبة للوصول باتفاق لوساكا إلى نهايته المنشودة.

وثالثا، على الرغم من إدراكنا للمتطلبات الأساسية الواجب توافرها قبيل نشر المرحلة الثالثة من العملية - وفي مقدمتها قيام كافة الأطراف بمد الأمم المتحدة بالمعلومات ذات الصلة بأعداد ومواقع وتسليح قواتها وعناصر المجموعات المسلحة - إلا أننا نود أن نؤكد على أن الأمم المتحدة يجب أن تكون على استعداد لمواجهة التحديات والمخاطر التي يمكن أن تواجهها في مثل هذه العملية الموسعة على النحو الذي قامت به في سيراليون ومن قبلها في تيمور الشرقية.

فعملية الكونغو - مثلها مثل أية عمليات أخرى لحفظ السلام - سوف تكون معرضة بحكم طبيعتها وطبيعة موقع المهمة ذاتها إلى بعض المخاطر التي لا يمكن تجنبها، إلا أن ذلك لا يجب أن يمثل سببا للتردد في إنشاء المرحلة الثالثة طالما توافر الشرطان الأساسيان اللذان سبق أن حددهما الأمين العام لإيفاد أفراد الأمم المتحدة إلى الكونغو، وهما الحصول على الضمانات الأمنية اللازمة لأعضاء البعثة وإعادة تأكيد الأطراف على التزامها باحترام وتنفيذ اتفاق لوساكا.

ورابعا، لا يمكن بالطبع أن ندعو الأمم المتحدة إلى القيام بالنصيب الأكبر من جهود تسوية النزاع في الكونغو دون التأكيد على المسؤولية التي تقع على عاتق الأطراف ذاتها للمضي قدما في تنفيذ اتفاق لوساكا والتحلي بالإرادة السياسية اللازمة ليس فحسب لبلورة الخطط التفصيلية الخاصة بانسحاب القوات الأجنبية ونزع أسلحة وتسريح وإدماج المجموعات المسلحة، وإنما أيضا لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بحسن نية، وحل الخلافات التي يمكن أن تظهر بينها خلال الفترة المقبلة، في إطار اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية والحوار السياسي الداخلي الذي يرعاه الرئيس السابق ماسيري.

ونود في هذا الصدد أن نغتنم هذه الفرصة لتشجيع الأطراف على تكثيف اتصالاتها الدبلوماسية على أعلى مستوى على النحو الذي يعطي دفعة قوية للمسيرة السلمية ويساهم في بناء الثقة بينها في هذه المرحلة الحرجة. ونرحب في هذا الإطار بما يجري من خطوات لعقد اجتماع بين الرئيسين كابيلا وموسيفيني ونأمل أن تمتد هذه المساعي لترتيب لقاءات مباشرة مماثلة بين القيادات في كينشاسا وكيغالي.

وخامسا، لقد شاهدنا أيضا تزايد الاهتمام من قِبل مجلس الأمن والأمانة العامة بضرورة تعزيز الدعم الدولي الذي يجب أن يصاحب تنفيذ اتفاق لوساكا من أجل النهوض بالاقتصاد الكونغولي وإعادة إعمار ما دمره النزاع من بنية ومرافق أساسية وتأهيل المؤسسات الاجتماعية

والتعليمية والصحية في البلاد. وفي الوقت الذي نرحب فيه بالأفكار والمبادرات التي بدأ المجتمع الدولي يطرحها في هذا الشأن، فإننا نرجو كذلك أن يثبت المجتمع الدولي جديته في بناء السلام الحقيقي في الكونغو واقتلاع جذور الأسباب التي قد تحول دون ترسيخ الأمن والاستقرار الدائمين في البلاد من خلال المساهمة بسخاء في تمويل البرامج المختلفة التي يمكن وضعها لهذا الغرض، حتى لا تبقى هذه المقترحات حبرا على ورق وتستمر معاناة أبناء الشعب الكونغولي الذي ظل محروما لعقود كثيرة من التمتع بالحياة الكريمة والرفاهية التي يستحقها.

وسادسا، إن مصر سوف تواصل دورها النشط من أجل المساهمة في إحلال السلام الدائم في الكونغو ومنطقة البحيرات الكبرى سواء من خلال اتصالاتها الثنائية مع الأطراف المعنية أو في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، كما أننا سنبقي على دعمنا للجهود الشجاعة التي تقوم بها الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن والأمين العام وممثله الخاص، السفير كامل مرجان. وسنواصل أيضا مساهمتنا في عملية البعثة التي تفخر مصر بكونها الدولة التي توفر العدد الأكبر من المراقبين العسكريين من بين الدول الثلاث والأربعين المشاركة فيها.

وأود قبل أن أختتم كلمتي أن أعرب عن قلقنا العميق إزاء الأحداث الدائرة في جمهورية أفريقيا الوسطى عقب اندلاع محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها بانغي منذ أكثر من أسبوعين. ولعل مثل هذه الأحداث تزيد من قناعة الأمم المتحدة بأن الوضع الأمني والسياسي في منطقة البحيرات الكبرى لا يزال هشا للغاية وأن أي تسرع في إنهاء أو تخفيض تواجد الأمم المتحدة في المنطقة أو التقاعس عن التصدي للمشكلات المترابطة التي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدولي فيها من شأنه أن يؤدي إلى تداعيات متعددة أكثر خطورة من تلك التي تعصف بهذه المنطقة الهامة والاستراتيجية في قلب القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل اليابان. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكاساكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة على سبيل المتابعة لبعثة مجلس الأمن التي تمت مؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. قبل كل شيء دعوني أرحب بالسيد شي أوكيتوندو، وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أشكر السيد أوتونو على تقريره الممتاز الذي قدمه صباح اليوم.

وتشيد حكومتي بمجلس الأمن على عمله وعلى تقريره الصادر في حينه. إننا نقرأ باهتمام تقرير الأمين العام الثامن عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي ارتكز على تقرير البعثة. إننا نقدر تركيزه على قضايا التعمير والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وننوه إلى توصيته بأن تمدد ولاية البعثة لمدة عام.

لقد ظلت اليابان تتابع عن كثب الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مدركة أنه لا يمكن للاستقرار والرخاء العالميين أن يسودا في القرن الواحد والعشرين إذا لم تحل مشاكل أفريقيا. ولهذا السبب، تولي حكومتي اهتماما كبيرا بضرورة دعم الجهود الذاتية للبلدان الأفريقية من أجل تنميتها، وكذلك بتدابير منع الصراع وبرامج مساعدة اللاجئين. واليوم أود التشديد على النقاط التالية فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا، منذ زمن بعيد وحكومتي تؤكد على أن هناك حاجة إلى النظر في السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن الإطار الأوسع لتوطيد السلام في كل أرجاء المنطقة، ولذلك يجب السعي إلى تحقيقه بنهج شامل ومتكامل. وعلى

نحو مماثل، يجب السعي إلى تحقيق بناء السلم، والتعمير والتنمية بعد الصراع، وإضفاء الطابع الديمقراطي، ووقف الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من منظور إقليمي. لذلك، جادلت حكومتي، كجزء من جهودها لتحقيق تسوية سلمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأنه ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يعالج المشاكل الاقتصادية والأمنية في أوغندا وبوروندي ورواندا. ولهذا السبب يثير التدهور الأخير للحالة في بوروندي المزيد من قلق حكومتي. وتشاطر اليابان الأمين العام رأيه بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون تسوية الحالة في بوروندي.

ثانيا، ترحب حكومتي بتوصية الأمين العام بأن يصرح مجلس الأمن، بينما تواصل بعثة المنظمة استكمال المرحلة الثانية من عملياتها، بالانتقال إلى المرحلة الثالثة من انتشار البعثة، والتي تشمل نزع سلاح وتسريح وإعادة توطين الجماعات المسلحة. ونحن نرى أن هذا المزج بين أنشطة إنهاء المرحلة الثانية والأنشطة التحضيرية للمرحلة الثالثة سوف يقلل خطورة فقدان الزخم في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا، لا بد من توسيع العناصر المدنية في بعثة المنظمة إذا ما أريد لمجلس الأمن الدخول في التزام طويل الأجل نحو عملية السلام في المنطقة.

رابعا، شجع اليابان كثيرا إعلان السير كيتوميلي ماسيري بأن اجتماعا تحضيريا من أجل الحوار بين الأطراف الكونغولية سيبدأ في ١٦ تموز/يوليه. إننا نأمل بالفعل أن يدفع هذا الاجتماع عجلة عملية إضفاء الديمقراطية، وأدعو المجتمع الدولي لمساندة مساعي التسيير التي يقوم بها السير كيتوميلي ماسيري.

أخيرا، رحبت حكومتي بإعلان إعادة فتح نهر الكونغو وكذلك الإنشاء المقترح للجنة حوض نهر الكونغو. وستكون إعادة تنشيط التجارة بإعادة فتح المجرى المائي الداخلي الرئيسي في البلاد علامة هامة على الطريق نحو الإنعاش والتنمية الاقتصاديتين.

لقد قدمت اليابان مساعدة طارئة وإنسانية، وكذلك تبرعات مالية لدعم أنشطة اللجنة العسكرية المشتركة والحوار بين الأطراف الكونغولية. وعندما تصبح الحالة أكثر استقرارا، نتطلع إلى النظر في تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل جهودها لبناء الدولة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل بوروندي. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نتيتورووي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة، يا سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. ولا يشك وفد بوروندي مطلقا في أنكم ستديرون عمل المجلس ببراعتكم المعهودة. وأود أيضا الترحيب في المجلس بوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعطيني فرصة للإشادة بالمجلس على جهوده الحثيثة لاستعادة السلم إلى منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، كما يتجلى ذلك، بين أمور أخرى، في آخر زيارة للمجلس إلى المنطقة.

وفيما يتعلق بالتقرير الثامن للأمين العام حول الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، تود بوروندي أن تذكِّر بالتهديدات الحالية التي تواجه أمن بلدنا والعملية السلمية داخل بوروندي.

أولا، إن من المفارقة ولكن عن قصد تشكل الفرص الجيدة لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لب التطور المؤسف للحالة الأمنية في بوروندي. ولقد فهم ذلك مجلس الأمن والأمين العام، ونحن ممتنون لهما على تأكيدهما بأنه لن يكون هناك سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا كان سيأتي على حساب السلام في بوروندي.

ثانيا، يجب أن تعمل بلدان المنطقة التي قامت برعاية اتفاقات السلام الموقعة في أروشا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بوصفها جبهة متحدة من أجل وضع حد للحرب في بوروندي. هذا هو أهم أمل لدى حكومة وشعب بوروندي. السلام سيكون إقليميا وإلا لن يكون هناك سلام، مثلما يعلم الذين يعرفون الحقائق الاجتماعية والسياسية لهذا الجزء من أفريقيا.

وإن كل يوم يمر يدل على نوع من المخادعة من قِبل بعض البلدان في المنطقة - وهي خطة لم تعد خافية، لأن البعض قالوا لبعثة مجلس الأمن إن القوى المناوئة هي مناوئة هنا ولكنها ليست سلبية هناك، وإنها في الواقع ليست مناوئة على الإطلاق. وهذا أمر مقلق، بالنظر إلى أن اتفاقي لوساكا وأروشا قد تم التوقيع عليهما تحت المظلة الأخلاقية لممثلي جميع البلدان المعنية من نفس تلك المنطقة.

ويود وفد بوروندي أن يذكِّر هنا بأنه ما دامت قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية - الجماعات المسلحة البوروندية - لم تضع حدا لأعمال القتال، وما دامت غير منزوعة السلاح وفقا لاتفاق لوساكا ولم ترحَّل إلى بوروندي لتندمج اجتماعيا - في حالة الذين لم يتضح أنهم مذنبون بارتكاب جرائم بموجب اتفاق أروشا - ستظل تلك الجماعات تعتبر قوى مناوئة، ينبغي قتالها وتقديمها للعدالة في بوروندي، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أي بلد آخر. بل إنها تشكل خطرا إقليميا، مثل حلفائها تماما، إنتراهاموي والقوات الرواندية السابقة، الذين أصبحوا مرتزقة لارتكاب الإبادة الجماعية في أفريقيا.

فماذا يجب أن يعمل؟ أولا وقبل كل شيء، إن حكومة بوروندي تطلب من مجلس الأمن ألا يدع عمليتي لوساكا وأروشا تدمران إحداهما الأخرى. ويجب على المجلس إيجاد صيغة يمكن أن تضمن وجودا رادعا على حدود بوروندي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا، وتفادي فشل الجهود الجارية لاستعاد السلم في المنطقة. والحقيقة أن نقل الحرب من جمهورية الكونغو الديمقراطية تجاه بوروندي أو رواندا سيطيل من أمد الصراع الإقليمي ويجعله أكثر قسوة.

ثانيا، يجب ممارسة ضغط قوي من قِبل البلدان ذات النفوذ الحقيقي على الجماعات البوروندية المسلحة - وفي هذه الحالة تنزانيا أكثر من أي بلد آخر - لإقناع تلك الجماعات بوضع حد للعنف والانضمام إلى عملية السلام. ونحن مقتنعون بأنه لو لم تكن لقوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية قواعد خلفية أو دعم أجنبي متعدد الجوانب، لوافقت منذ أمد طويل على استنتاجات اتفاق أروشا للسلام، كما تعهدت بذلك.

ونحن سعداء اليوم بأن العديد من أعضاء مجلس الأمن ناشدوا جميع مَن لديهم نفوذ على تلك الجماعات أن يقنعوها باتخاذ موقف أكثر إيجابية. ولكن تلك الجماعات تريد مواصلة الحرب، على الرغم من التوقيع على اتفاق سياسي قبل تسعة شهور. ومن دواعي الأسف، أن الإشارات التي تبدر منها ليست مشجعة.

ونقرأ في تقرير بعثة مجلس الأمن أن قائد قوات الدفاع عن الديمقراطية قدم مجموعة من الشروط قبل الموافقة على التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار أو التفاوض

بشأنه. والواقع أن المسائل السياسية هي موضع الخلاف، وهي مسائل تم تناولها فعلا في اتفاق أروشا.

ويمكنني اليوم أن أبلغ مجلس الأمن بأنني اطلعت على بيان صادر عن قوات الدفاع عن الديمقراطية تقول فيه إنها لن توقِّع أبدا على اتفاق لوقف إطلاق النار حتى تصل المفاوضات السياسية معها إلى نهاية. وتقول أيضا إنها دهشت للغة مجلس الأمن المزدوجة، لأنه، وفقا للجماعات، عندما اجتمع المجلس مع السيد جان بوسكو كانت هناك درجة من التفاهم، وهي الآن لا تفهم لماذا لا يزال المجلس يطلب منها أن تضع حدا للقتال.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يمارس بعض الضغط. ويسرنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن يفعل ذلك، ولا سيما منذ اجتماعه بالجماعتين المسلحتين، في كينشاسا وفي دار السلام. ونحن نحث المجلس على توفير تدابير للإنفاذ، مثلما استُخدمت في أماكن أخرى في حالات مماثلة، إذا ما أدار التمرد ظهره نهائيا للحل التفاوضي.

إن العنف في بوروندي يقف في طريق تنفيذ اتفاق السلام. ومختلف مساندي الجماعات المسلحة لا يعطون الانطباع بأنهم يرغبون في تنفيذ اتفاق السلام؛ ويبدو أيضا أنهم يتبعون منطق النصر العسكري. وإنه يجب إنقاذ السلام في بوروندي، ويجب إنقاذ اتفاق أروشا، قبل فوات الأوان.

وختاما، أود أن أكرر رغبة حكومة جمهورية بوروندي في مواصلة المشاورات الثنائية، ولا سيما مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا، أملا أن يتمخض ذلك عن نتائج إيجابية قبل فوات الأوان.

وأود أيضا مرة أخرى أن أشيد بالتزام مجلس الأمن بالسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي وأن أعرب عن أملي في أن تنضم الأمم المتحدة إلى جهود نيلسون مانديلا، وكيتوميلي ماسيري ورؤساء دول المنطقة لإعطاء أمل جديد لتلك الشعوب في منطقة البحيرات الكبرى من أفريقيا، ولا سيما النساء، والأطفال، والمسنين، بل وموظفي العمل الإنساني، الذين يموتون يوما بعد يوم أو يهيمون على وجوههم في داخل الحدود أو خارجها.

وتود حكومة بوروندي أن تسترعي انتباه مجلس الأمن إلى أن عمليات التأخير تتسم بالخطورة ومن ثم فإن العمل مُلحّ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بوروندي على الكلمات الطيبة للغاية التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل رواندا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): يود بلدي، رواندا، أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم ورئاسة بلدكم وأنتم تقودون عمل مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه هذا. وتود رواندا أن تؤكد لكم ولجميع أعضاء المجلس تعاونها الكامل.

وترحب رواندا بعقدكم جلسة عامة اليوم لشرح وتحليل وتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإن أسوأ ما فعله الرئيس الراحل موبوتو تجاه جيرانه في الكونغو كان تحالفه الشديد مع الذين خططوا للإبادة الجماعية في رواندا وارتكبوها. وهل نحن بحاجة هنا إلى التذكير بأن جيش موبوتو الكونغولي حارب جنبا إلى جنب مع القوات الرواندية السابقة في رواندا في سنة ١٩٩٠ ضد المواطنين الروانديين الذين يقاتلون من أجل حقهم في أن يكون لهم وطن بعد منفى إجباري استمر أكثر من ٣٠ عاما؟

وقد أدى اتحاد هذين الجيشين الصديقين على أراضي الكونغو، منذ عام ١٩٩٤، إلى سلسلة من المشاكل لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبصراحة، إنه لا يمكن إلا شجب ذلك، خاصة لأنه تسبب لنا في مشاكل هائلة على الحدود مع جارتنا الكونغو.

واليوم يدور قتال عنيف في محافظتين من رواندا تشتركان في الحدود مع جمهورية الكونغو، هما محافظتا غيسيني وروهنجيري. ويدور هذا القتال بين الذين خططوا للإبادة الجماعية ونفذوها في رواندا، ووجدوا ملجأ مرحبا بهم في الكونغو منذ عام ١٩٩٤، من جهة، والجيش الوطني الرواندي من الجهة الأخرى.

ولا أخفيكم سرا، أنه منذ عهد موبوتو إلى ما بعد ذلك العهد، ما برحت ميليشيات انتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة، التي ارتكبت الإبادة في رواندا عام ١٩٩٤، هي رأس الحربة لجيش موبوتو. فإذا كانت استراتيجية الموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار اليوم هي شن حرب ضدنا من الخلف من خلال إرسال ميليشيات انتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة المدججة بالسلاح، بدلا من إرسالها بعد نزع أسلحتها والفصل بين القوات مثلما يقضي بذلك اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، فهذا في حد ذاته انتهاك للاتفاق. ورواندا تشجب وبقوة هذا النهج، الذي يعرض للخطر اتفاق لوساكا برمته، الذي وجدنا فيه نحن جميعا أملنا.

من الأقوال المأثورة أن التاريخ يكرر نفسه. وفي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والسفارات الغربية في كيغالي ترسم الخرائط لرواندا، وتصبغ المناطق المتاخمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية باللون الأحمر في إشارة لانعدام الأمن، والكمائن وأعمال القتل التي ترتكبها ميليشيات الانتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة التي تسللت إلى البلاد من الأراضي الكونغولية. كان هذا هو الوضع في عام ١٩٩٦ الذي دفع الحكومة الرواندية لاتخاذ القرار بمقاتلة هؤلاء ومطاردهم داخل أرض الكونغو، التي توفر لهم الدعم والمأوى. وها هو نفس السيناريو يتكرر اليوم من جديد. فهناك محافظتان رونديتان على الحدود عليهما خطوط حمراء باعتبارهما من مناطق الحظر التي لا يمكن لأي وكالة من وكالات الأمم المتحدة أو سفارة أو منظمة غير حكومية، أن تنشط، مثلما كان الحال في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

ونعتقد أن مجلس الأمن من واجبه أن يساعد رواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ككل، حتى يمكن نزع سلاح ميليشيات انتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة المسؤولة عن الإبادة الجماعية في رواندا، وفض الاشتباك وفقا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

إن تقارير مختلفة، وحتى بعض البيانات، قد شددت على ما يسمى بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورواندا تؤكد من جديد بوضوح وبأعلى صوت، أننا ذهبنا إلى الكونغو لاعتبارات أمنية، بعد أن هددتنا قوى الإبادة الجماعية ممثلة في ميليشيا انتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة التي تنشط انطلاقا من الأراضي الكونغولية، وليس بحثا عن أي موارد طبيعية في ذلك البلد المجاور. ودليلنا على ذلك هو القتال الدائر اليوم، في هذه اللحظات، على طول الحدود بين رواندا والكونغو، وهو ما يثبت أننا لم ندخل الكونغو بسبب إلا من أجل تحقيق الأمن في بلادي.

ولذا، فإن رواندا تعتقد أننا لا يمكن أن نتوصل إلى استنتاج، على أساس معلومات كيفما كانت مزعجة، بأن هناك استغلالا غير مشروع للموارد الطبيعية لجمهورية

الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي لم يثبت بالدليل بعد. وقد طلب من فريق الخبراء أن يواصل التقصي والبحث عن دليل ملموس عن المزاعم التي أوردها في تقريره الأول. فلم لا ننتظر ريثما يصدر التقرير التالي قبل أن نعيد التأكيد على أي شيء أو نعلن عن نوايانا؟

ولا يسعني أن أختتم بياني هذا دون التعليق بإيجاز على التقرير الثامن للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فكما يعلم أعضاء المجلس، إننا استقبلنا بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة. والتقت البعثة مع أعضاء اللجنة السياسية في لوساكا برئاسة رواندا. وقد أعلنت نتائج هذا الاجتماع في بيان مشترك مرفق بالتقرير المعروض علينا اليوم. ومن المعروف أيضا أنه، في إطار الجهود الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل لأحكام اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، قامت رواندا بمبادرة الانسحاب لمسافة ٢٠٠ كيلومتر من بويتو، مع مراعاة جميع التوقيتات النهائية المحددة للانسحاب، بالتزامن مع العناصر الأخرى للاتفاق، مع أخذ مقتضيات الأمن في بلادي في الاعتبار. وقد تسنى لرئيس الدولة أن يشير إلى هذا الموضوع خلال اجتماعه في كيغالي مع بعثة مجلس الأمن وفي زياراته الأخيرة لدول المنطقة، بما في ذلك زمبابوي، حيث التقى بالرئيس موغابي، وفي زياراته الأخرى لدول القارة.

ويسعدنا أيما سعادة أن الأمين العام لا يدخر جهدا في دعم أنشطة مجلس الأمن في المنطقة بهدف مساعدة شعوبنا على استعادة السلام، الذي يحتاج إليه الجميع، وخاصة الأطفال الذين أشار إليهم السيد أوتونو صباح هذا اليوم بصورة أثارت شجوننا ومشاعرنا.

ولقد تحدثنا في وقت سابق عن الأسف الذي يشعر به الكونغوليون والروانديون على حد سواء حيث تعين عليهم أن يشهدوا هذا اليوم الذي تخيم عليه التركة التعيسة التي خلفها موبوتو في الكونغو وهابيا ريمانا في رواندا. وفي أعقاب قتلهم مئات الآلاف من السكان في رواندا عام ١٩٩٤، عبرت ميليشيات انتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة الحدود بين رواندا والكونغو، ومعها آلات الحرب وروح المذبحة الجماعية وعقليتها، والتي صُدّرت لشعب الكونغو المسالم، للأسف الشديد. وليس جارنا الذي يجلس إلى يساري على هذه الطاولة هو الذي أنشأ الانتراهاموي أو القوات المسلحة الرواندية السابقة، ولست أنا أيضا بما عرف عني من شعور بالمسؤولية؛ فتلك هي تركة الزعماء الفاسدين في كلا الجانبين.

إن عقلية المذبحة الجماعية – استبعاد الغير وإبادتهم – التي أصبحت لها جذور عميقة في المنطقة، قد رفضها المجتمع المدني الرواندي في كيغالي أثناء الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن لمنطقة البحيرات الكبرى مؤخرا. وهذه الروح والعقلية التي تميل إلى الإبادة الجماعية إنما ينشرها في المنطقة من ينادون بها، وأعني بهم ميليشيات انتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة، ممن يتحركون في أرجاء المنطقة بحرية. و لم يتمكن مجلس الأمن من الرد بشكل مناسب أو كاف أو دقيق في كيغالي، وإن كان قد وعد بمواصلة التأمل في مسألة روح الإبادة الجماعية التي لا تزال تسيطر على منطقة البحيرات الكبرى. فلماذا لا نضطلع بعمل مشترك – جميعنا، رواندا ومجلس الأمن، وجمهورية الكونغو الديمقراطية – لكبح جماح تلك العناصر، التي تبذر بذور فلسفة الإبادة الجماعية في منطقة البحيرات الكبرى؟

وختاما أؤكد من جديد استعداد حكومة رواندا لمواصلة تعاونها الوثيق مع مجلس الأمن، ومع بعثة الأمم المتحدة في الميدان في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع جميع الوكالات الأخرى التي تعمل من أجل تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار برمته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلادي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل أوغندا. ادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد بيينديزا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): وفد بلادي يهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن ويتطلع إلى تناول المسائل الهامة بانفتاح وشفافية - كما وعدتم ودللتم الآن - مثل مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمسائل الأخرى التي سيناقشها المجلس خلال شهر رئاستكم هذا.

ويرحب الوفد الأوغندي أيضا بمشاركة وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم. ونحن نريد بشكل خاص أن نؤكد على المواقف الإيجابية والبنَّاءة في عرضه، ليس فيما يتعلق بشواغل بلده الأمنية فحسب وإنما أيضا بشواغل جيرانه الأمنية ومن بينهم بلدي، أوغندا. وعلاوة على ذلك، يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره والأسلوب القدير الذي عرضه به وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد غينو. ونحن نلاحظ أيضا برنامج عمل النقاط الخمس الذي اقترحه الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، في أعقاب زيارته الأخيرة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالنسبة لنا في أوغندا، فالتحديات التي أثارها السفير أولارا أوتونو ظلت تثير قلقنا البالغ لبعض الوقت، في أعقاب الاختطاف المستمر للأطفال في الجزء الشمالي من أوغندا على أيدي جيش الرب للمقاومة. لذلك، نود أن نجدد دعوتنا القديمة إلى الممثل الخاص ليقتطع من وقته المليء بالأعمال ويزور أوغندا بخصوص نفس الموضوع. فلربما يُحدث ذلك أثرا.

هذه هي المرة الثانية في فترة زمنية قصيرة نسبيا يكرس فيها مجلس الأمن جلسة مفتوحة أخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع أن هذه الجلسة تركز أساسا على تقرير الأمين العام ومشروع القرار الخاص بتمديد ولاية البعثة، يعتقد وفد بلدي أن بعض أكثر المسائل أهمية التي تم تناولها اليوم تم تناولها أيضا في جلسات المجلس السابقة. ولذلك، سيكون وفد بلدي مختصرا وسيذكر بعض المسائل القليلة التي نرى أنه ينبغي تناولها.

أولا، أوغندا لا تزال تنفذ سياسة الانسحاب في إطار اتفاق لوساكا للسلام، كما لاحظ مجلس الأمن، وكما جرى الاعتراف به في تقرير الأمين العام S/2001/572، المعروض على المجلس الآن. ونحن نريد أن نؤكد للمجلس أن هذا الأمر سيستمر.

وثانيا، لا يزال بلدنا يتعاون مع البعثة، في إطار برنامج الانسحاب المخطط وبرنامج التسريح، ونزع السلاح، والعودة، وإعادة التوطين أو إعادة الاندماج. ومرة أخرى، أكد تقرير الأمين العام أن أوغندا هي البلد الوحيد، إلى جانب أنغولا، الذي لا يزال يقدم المعلومات عن أعداد وأماكن وتسليح قواتنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسنواصل التعاون في هذا الشأن.

وثالثا، يلاحظ وفد بلدي أن تقرير الأمين العام يشير إلى الرغبة في الإبقاء على مستوى العملية نفسه، أي ٥٣٧ ٥ ضابطا وفردا. ونحن نرى أن هذه القوة صغيرة جدا مقارنة بالمنطقة الواسعة جدا التي من المتوقع أن تغطيها. لذلك، نقترح أن تُترك هذه العملية مفتوحة وأن تستعرض، حتى في منتصف المدة، لمعالجة الشواغل فيما تنسحب القوات وتطالب البعثة بأخذ المزيد من المناطق تحت مراقبتها وسيطرتها.

ورابعا، ترغب أوغندا مرة أخرى في تشاطر بعض الآراء التي أعرب عنها بعض أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بمسألة انتهاكات حقوق الإنسان. ووفد بلدنا يعتقد أن أي انتهاك لحقوق الإنسان هو خطأ في ظل أي ظرف من الظروف، ولذلك ينبغي تناول هذا الأمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسرها.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا تأييده لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، لأن أوغندا تعتقد اعتقادا تاما أن الاتفاق تناول مجالَين أساسيين في جذور الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بل في المنطقة كلها. المجال الأول هو البعد الداخلي للصراع، الذي سيسوَّى عن طريق الحوار. والمجال الثاني هو البعد الخارجي، الذي يتناول الشواغل الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها وجيرانها. ووفد بلدي يود أن يدعو كل الموقعين على اتفاق لوساكا إلى تنفيذه كاملا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبنغلاديش. وبعد بياني سأعطي الكلمة للسفير أوتونو وللسيد العنابي – إذا أراد أن يطلب الكلمة بالنيابة عن السيد غينو – إن كانت لديهما نقاط يريدان إثارتها.

أولا، أشكر وكيل الأمين العام، السيد جان – ماري غينو والممثل الخاص أولارا أوتونو على عرضيهما اللذين أرسيا الخلفية لمداولات اليوم. إننا نمر هنا بمرحلة هامة حاسمة من مراحل عملية لوساكا للسلام. ووجود وزير الخارجية ليونارد أوكيتوندو معنا اليوم يشهد على التزام حكومة بلده التام بعملية السلام وبالتعاون مع الأمم المتحدة. ولقد لاحظنا موقف حكومة بلده من مختلف جوانب عملية السلام، وعلى وجه الخصوص مسألة الجنود الأطفال. وأنا واثق بأن هذه الآراء ستوفر زخما هاما جدا لعملية صنع القرار في المجلس.

سأقصر ملاحظاتي على ثلاث نقاط محددة تهم بنغلاديش بشكل خاص.

أولا، الجنود الأطفال. لقد أصِبت بصدمة من ملاحظة السفير أوتونو بأن مستقبل الكونغو يسرق منها الآن. السفير أوتونو، الذي تابع وفد بلدي مهمته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية طوال الأشهر القليلة الماضية، جاء إلينا بتقرير كئيب يثير الجزع. إن أطفال ذلك البلد يمثلون، كما يقول، أوجه معاناة عديدة: أطفال منتزعون من جذورهم، أطفال شوارع، يتامى حرب، أطفال مفصولون عن آبائهم، وجنود أطفال جرحى، ومتخلًّى عنهم، وأطفال سيِّئو التغذية، وأُسيئت معاملتهم جنسيا. إن النتائج التي توصل إليها السفير أوتونو تبيِّن لنا على نحو قاطع أنه من الضروري تناول مسألة الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبارها مسألة تثير قلقا خاصا وذات أولوية قصوى.

لقد قدم بعض التوصيات العملية، ولا سيما برنامج العمل المكون من خمس نقاط، الذي يحظى بتأييد جميع الأطراف السياسية. وينبغي أن نوجه عناية جدية لمقترحاته. أما البعد دون الإقليمي الذي أشار إليه في معرض تناوله لمسألة الجنود الأطفال فيحتاج أيضاً إلى اهتمامنا. وقد جاء في تقرير نشره بالأمس الائتلاف من أجل وقف استخدام الأطفال كجنود أن ما يزيد عن ١٢٠ ٠٠٠ طفل يقاتلون الآن في أفريقيا. وكثيراً ما يُنظر إلى الأطفال بوصفهم مقاتلين قليلي التكلفة يسهل التخلص منهم. وفي هذا السياق، أسترعى اهتمام المجلس من جديد إلى الاقتراح الذي عرضه رئيس وزراء بنغلاديش في مؤتمر قمة مجلس الأمن الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بالإعلان عن مناطق خالية من الجنود الأطفال في مختلف بقاع العالم.

وتتمثل النقطة الثانية التي تثير اهتمام بنغلاديش في الحوار بين الكونغوليين. فقد اعتبرت بعثة مجلس الأمن الحوار بين الكونغوليين محور عملية السلام برمّتها. وسوف يعالج هذا الحوار على نحو مستدام المصدر الرئيسي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعرب عن ترحيبنا بعقد الرئيس ماسيري اجتماعاً تحضيرياً في ١٦ تموز/يوليه. ولا ينبغي الإبطاء في عقده أكثر من ذلك. إذ يتعين على الأطراف أن تبدي روحاً عملية وبنّاءة في مفاوضاتها بشأن المسائل الإجرائية والموضوعية. وتتفق بنغلاديش في الرأي مع بعثة مجلس الأمن على ضرورة أن يبدأ الحوار في جميع أجزاء البلد بأسرع ما يمكن. وسيكون من المهم من الوجهة الرمزية أيضاً إجراء الحوار داخل إقليم الكونغو.

وتتعلق نقطتي الثالثة والأخيرة بالعناصر المدنية والاحتياجات الإنسانية. وأهم الأمور المعروضة علينا في هذه المرحلة هو بالتأكيد مدى استعداد الأمم المتحدة. فقد حرص الأمين العام على إطلاعنا تفصيلاً على احتياجات المرحلة الثالثة، بدءاً بتقريره السابع (S/2001/373). وهو يسترعي الاهتمام في تقريره الراهن أيضاً إلى ضرورة توسيع نطاق العناصر المدنية في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدرجة كبيرة. ونشر هذه العناصر، بما فيها الشرطة المدنية، من الأهمية بمكان في سياق الحاجة إلى حماية المدنيين والمسائل الأخرى ذات الصلة. ونرى أن يأخذ المجلس بزمام القيادة في تعبئة الدعم اللازم في هذا الصدد.

وقد أبرزت بعثة مجلس الأمن في تقريرها الاحتياجات الاقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحددت مجالات جديرة بالاهتمام، من بينها فتح الملاحة النهرية، وتجديد شبكتي السكك الحديدية والطرق والمشاريع ذات الأثر السريع. وشدد التقرير على أن تصاحب عملية السلام مساعدات اقتصادية أوسع نطاقاً. فقد حان الوقت لقيام أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة بتعبئة المساعدات الاقتصادية لدعم السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد وجهت بنغلاديش الاهتمام إلى تلك الضرورة الإنسانية الملحة في شهر نيسان/أبريل، حين نظر المجلس في التقرير السابع المقدم من الأمين العام. ونرجو أن تشترك صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ومؤسسات بريتون وودز والمجتمع الدولي، بشكل جدّي في التخطيط الذي حُثّ عليه منذ قرابة شهرين. فقد عانى سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية ويلات الحرب طويلة الأمد. ولا يجب أن نتقاعس عن مساندهم وهم يرهنون كل شيء من أجل كفالة السلام.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيساً لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة للسيد أوتونو.

السيد أوتونو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على دعوتي لإحاطة مجلس الأمن، كما أشكركم جزيل الشكر على شدة اهتمامكم وعلى التزامكم بمد يد العون لأطفال جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أحطت علماً بجميع التعليقات الهامة التي أبداها أعضاء المجلس وغيرهم من الوفود. وسوف تكون محل العناية فيما أعمله وسأواصل الحوار مع المجلس. ومكتبي تحت تصرف المجلس بغية التعاون مع أعضائه.

ويحدوني كبير الأمل في أن ينظر المجلس في إدراج بعض التوصيات التي عرضتها عليه ضمن مشروع القرار الذي يعده تمهيداً لاعتماده فيما بعد.

أشكركم مرة أخرى يا سيدي، وأشكر أعضاء المجلس، كما أشكر جميع الوفود الأخرى التي شاركت في هذه المناقشة. فأطفال جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة إلينا، ولا يجب أن نتخلى عنهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يستطع السيد غينو البقاء في قاعة المجلس، ولذا إذا لا يوجد أي اعتراض، فسأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة للسيد العنابي.

السيد العنابي (تكلم بالإنكليزية): لا أظن أن أي أسئلة محددة قد وُجّهت إلى السيد غينو، وأعرف أن الأعضاء يتطلعون إلى الانتقال إلى اجتماعهم مع البلدان المساهمة بقوات. وأود أن أكتفي بالإعراب عن شكرنا لأعضاء المجلس على كلمات التقدير الرقيقة التي وجهوها فيما يتعلق بالعمل الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثل الخاص للأمين العام دعماً لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويسرني أن أنقل عبارات التقدير هذه إلى السيد مرجان. كما سأنقل إليه التمنيات الطيبة التي أعرب عنها أعضاء المجلس بالشفاء العاجل. وكما يعرف الأعضاء، لم يتمكن من الحضور إلى هنا اليوم لأنه في دور النقاهة من الملاريا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود بالفعل أن أطلب إلى السيد العنابي أن ينقل إلى السفير مرجان أفضل تمنياتنا له بالشفاء العاجل. وقد بعث المجلس إليه بالفعل رسالة يعرب فيها عن التمنيات بالشفاء، ونتطلع إلى شفائه السريع وإلى أن يصبح بوسعه الانضمام إلينا لكي نأخذ وإياه بأسباب الحوار.

لا يوجد في قائمتي متكلمون آخرون. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.